

المواكبة الاقتصادية

معالم تفكك الاقتصاد العالمي

الموضوع

بعد عقود من التناظير لمزايا العولمة وبعد الشكوك المتعاظمة منذ الأزمة العالمية عام 2008 خصوصاً في أوساط النخب الغربية حيال جدوى العولمة ودورها في إعادة رسم خارطة السيطرة على مستوى التجارة والتكنولوجيا والأسواق المالية لصالح دول ناشئة تأتي في طليعتها الصين، جاءت البيانات الأخيرة حول الاقتصاد العالمي لتدكّد ظهور تصدعات عميقة تهدّد التبادلات العالمية والانفتاح الاقتصادي على الصعيد الدولي، زاد من حدتها جائحة كورونا وتداعيات الحرب الروسية- الغربية في أوكرانيا، وبذلك بات مألوفاً جدّاً في السياسات الغربية الاقتصادية التوسّع في فرض القيود على تبادلات السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال وانتقال التكنولوجيا، وصولاً إلى الأسواق وبالآخر العقوبات على أشكالها.

- أهداف استراتيجية وطنية، مثل الاعتبارات الأمنية أو تعزيز الاستقلالية عن طريق تقليل الاعتماد على الدول الأخرى.
- التنافس الاقتصادي الاستراتيجي بين الدول أو مجموعات الدول.
- ثم إن من أهداف السياسات الاقتصادية المحلية في المقام الأول، على سبيل المثال، الرغبة في تحفيز الإنتاج والعملة داخل الحدود الوطنية، أو كردة فعل ضد التوزيع غير العادل للمكاسب من التجارة العالمية.
- و لا يشمل التفكك الجيو- اقتصادي المقصود في هذا التقرير الجزء الناشئ عن التحولات المستقلة في التفضيلات أو التكنولوجيا، وعلى سبيل المثال الابتعاد عن تصنيع السلع (التي تميل إلى أن تكون أكثر قابلية للتداول) نحو الخدمات (التي تميل إلى أن تكون أقل قابلية للتداول). كما يستبعد التعريف الجزئي المدفوعة بسياسات احترازية يتم تنفيذها بطريقة منسقة دولياً، ومنها على سبيل المثال تلك الموجهة نحو تحسين الاستقرار المالي المحلي.
- وبالرغم من أن هذا التفكك قد ينطوي على مزايا استراتيجية لبعض الدول في حالات مختارة، فمن المرجح جداً أن ينطوي على تكاليف اقتصادية كبيرة في المجمل. بما في ذلك ارتفاع أسعار الواردات، والأسواق المجزأة، وتضاؤل الوصول إلى التكنولوجيا والعملة المعاهرة وغير المعاهرة، وفي نهاية المطاف انخفاض الإنتاجية مما قد يؤدي إلى مستويات معيشية أقل. ومن المرجح أن يُعدّ التفكك تضليل الجهد الدولي نحو التخفيف من آثار تغير المناخ والتأهب لمواجهة الأوبئة في المستقبل.

تكشف البيانات الأخيرة للاقتصاد العالمي عن وجود تصدعات عميقة تهدّد الترابط الاقتصادي والانفتاح بين دول العالم، تضاف إلى الشكوك حول جدوى العولمة منذ الأزمة العالمية أعوام 2008-2010 خاصة في الاقتصاديات المتقدمة. وقد ساهم هذا التشكيك المتزايد بجدوى العولمة إلى جعل ظناع السياسات أكثر تقدلاً لفرض القيود على التجارة ورؤوس الأموال والهجرة ومشاركة التكنولوجيا. وقد كان قرار المملكة المتحدة البريطانية بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي في عام 2016 مثلاً على هذا الاتجاه، وسرعان ما أعقب ذلك سلسلة من الإجراءات الحمائية والتدابير المضادة في التجارة بين أكبر اقتصادين في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

وقد أثارت جائحة كورونا والتوترات الجيوسياسية المتزايدة في العلاقات الدولية، المزيد من الأسئلة حول فوائد التكامل العالمي. في حين أدت الحرب الروسية - الأوكرانية مؤخراً إلى إنقسام الدول على أساس جيوسياسية وفرض عقوبات عطلت التجارة، وشكلت تحديات للنظام الهيكلي العالمي، وزادت التوترات وعدم اليقين بشأن استمرار العولمة.

يعرض هذا التقرير أشكال التفكك الجيو- اقتصادي الذي يطال التجارة، وتدفّقات رأس المال، وحركة العمال عبر الحدود الوطنية، والعدفوعات الدولية، والتعاون متعدد الأطراف لتوفير المنافع العامة العالمية.

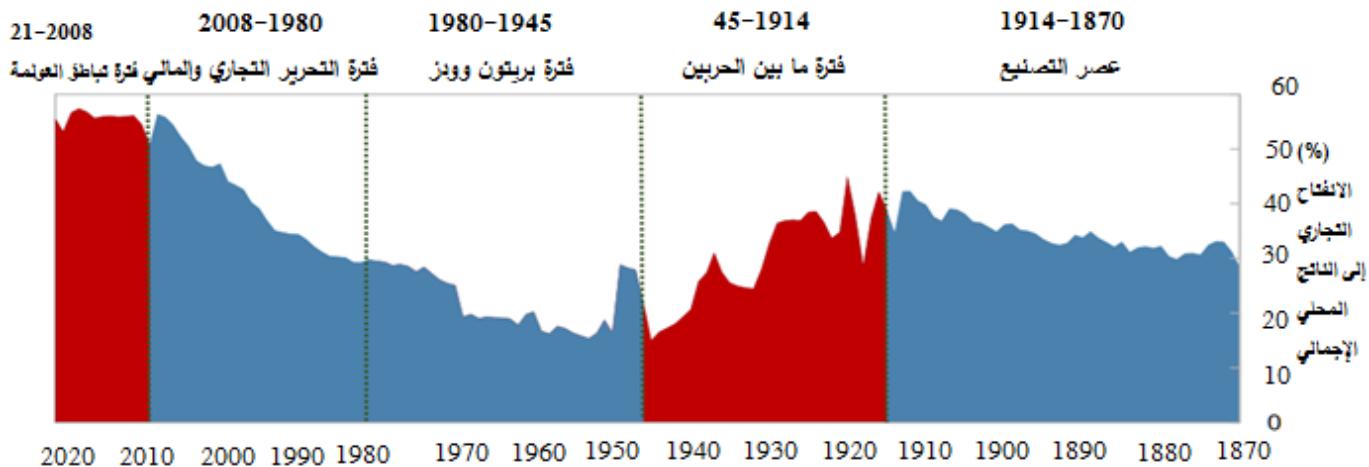
تجدر الإشارة إلى أن الدوافع التي تقود إلى تجزئة الاقتصاد العالمي وتفكيره متعددة، وتشتمل:

* المعاكبة الاقتصادية: تعنى برصد أهم ما صدر من دراسات وبرامج وتقارير وتشريعات اقتصادية.

خلاصة دراسة منشورة عن صندوق النقد الدولي تحت عنوان:

أولاً: التكامل الاقتصادي العالمي عبر التاريخ

غالباً ما توصف العولمة بأنها عملية التدفق الحر المتزايد للأفكار والأشخاص والسلع والخدمات وأرأس المال عبر الحدود الوطنية مما يؤدي إلى تكامل اقتصادي أكبر. ويمكن توضيح المراحل الرئيسية للعولمة باستخدام مقياس الانفتاح التجاري - مجموع الصادرات والواردات لجميع الدول بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي (الشكل 1).



الشكل رقم 1: الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

ومن الملاحظ أن كل فترة تتميز بتشكيلات مختلفة وبقواعد وأدوات تحكم العلاقات الاقتصادية والمالية عبر الدول:

1. **العصر الصناعي (1870-1914):** أدى التطور في الصناعة والإنتاج الصناعي من حيث الكم والنوع وظهور صناعات جديدة كصناعة وسائل النقل بجميع أنواعها وأشكالها (السفن - القطارات - السيارات - الطائرات) إلى تطور كبير في حجم التجارة الدولية. وقد تكفل التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدول الصناعية وارتفاع مستوى معيشة السكان بتأمين السوق الواسعة في البداية، فيما عجزت الإمكانيات الطبيعية عن تلبية احتياجات الصناعة المتزايدة للمواد الخام ومصادر الطاقة، ولا سيما أن معظم الدول التي ظهرت فيها الصناعات الحديثة كانت تفتقر إلى معظم المواد الأولية ومصادر الطاقة الجديدة (الفحم الحجري - النفط والغاز الطبيعي)، مما جعل تلك الدول تبحث عن هذه الموارد خارج حدودها وظهر بذلك مفهوم الاستعمار عندما أخذت الدول الصناعية تسيطر على مناطق واسعة من العالم بعيدة عنها جغرافياً من أجل استثمار مواردها الطبيعية، فأخذت الدول الصناعية تبحث عن مستعمرات لها خارج حدودها.
2. **حقبة ما بين الحربين العالميتين (1914-1945):** شهدت هذه الحقبة انعكاساً دراماتيكياً للعولمة بسبب الصراعات الدولية وصعود الحماية (على سبيل المثال، اعتماد قانون سموت-هاولي¹ في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الكساد الكبير). وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها عصبة الأمم لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف أصبحت التجارة إقليمية بعد فرض حواجز تجارية تقييمية وانهيار معيار الذهب واستبداله بنظام العملات.
3. **حقبة بريتون وودز (1945-1980):** بدأت بعد فترة وجيزة من نهاية الحرب العالمية الثانية وتميزت بإنشاء مؤسسات دولية جديدة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاقية العامة بشأن التعرفات الجمركية والتجارة). ومع ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية مهيمنة أصبح الدولار الأميركي (المربوط بالذهب) العمود الفقري لنظام أسعار الصرف مع ارتباط باقي العملات بالدولار. كان الانتعاش بعد الحرب وتحرير التجارة السبب في التوسيع السريع في أوروبا واليابان والاقتصادات النامية. وجرى تخفيف قيود رأس المال تدريجياً في العديد من الدول، لكن السياسة المالية والنقدية التوسعية للولايات المتحدة الأمريكية محفوظة بالحاجة إلى تمويل الإنفاق الاجتماعي والعسكري جعلت النظام في نهاية المطاف غير مستدام. وبحلول عام 1974 أنهت الولايات المتحدة الأمريكية قابلية تحويل الدولار إلى الذهب وتحولت العديد من الدول إلى أسعار الصرف العائمة.

¹ قانون التعرفة الجمركية لعام 1930 (المعروف باسم تعرفة سموت - هاولي)، كان قانوناً نفذ سياسات التجارة الحماية في الولايات المتحدة. برعاية السناتور ريد سموت والنائب ويليام ك. هاولي، والذي وقعه الرئيس هربرت هوفير في 17 حزيران 1930. رفع القانون الرسوم الجمركية الأمريكية على العديد من السلع مستوردة.

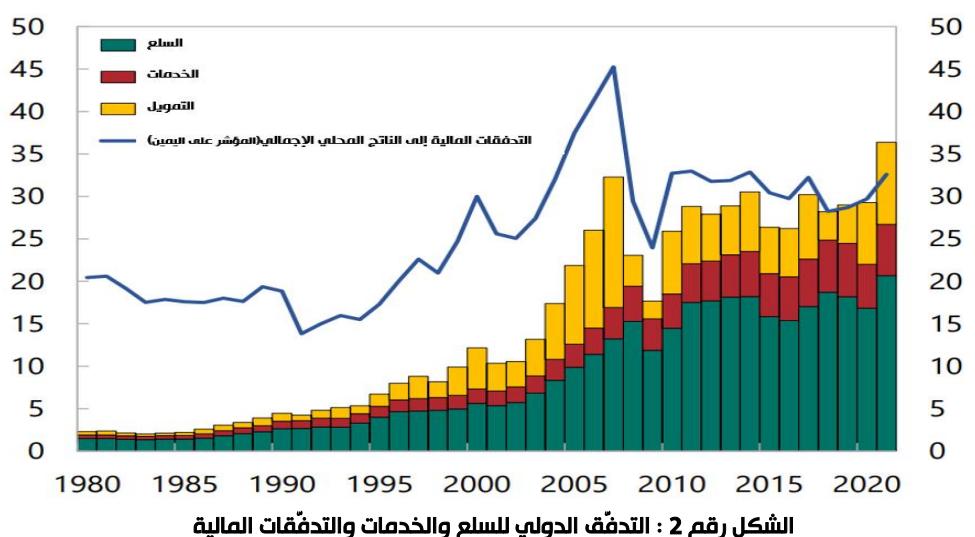
4. **حقبة التحرير التجاري والمعالي (1980-2008):** تميزت هذه الحقبة بإزالة تدريجية للحواجز التجارية في اقتصادات الأسواق الناشئة الكبيرة، بما في ذلك الصين، ومستويات غير مسبوقة من التعاون الاقتصادي الدولي، بما في ذلك اندماج الكتلة السوفياتية السابقة في النظام الاقتصادي العالمي. وقد شكلت الليبرالية والتحرر معظم الزيادة في التجارة في هذه الفترة. وأصبحت منظمة التجارة العالمية، التي تأسست عام 1995، المؤسسة المتعددة الأطراف الجديدة التي تشرف على الاتفاقيات التجارية وتسهل المفاوضات وتسوية النزاعات. وزادت تدفقات رأس المال عبر الحدود - الاستثمار الأجنبي المباشر، والإقراض المصرفية، والاستثمار المحافظة المالية - مما زاد من تعقيد وترتبط النظام العالمي العالمي.

5. **مرحلة التباطؤ (2008-2021):** اتسم "التباطؤ" الذي أعقب الأزمة المالية العالمية (2008-2010) بتوسيع أبطأ في الإقراض والتجارة عبر الحدود واستقرار للعولمة.

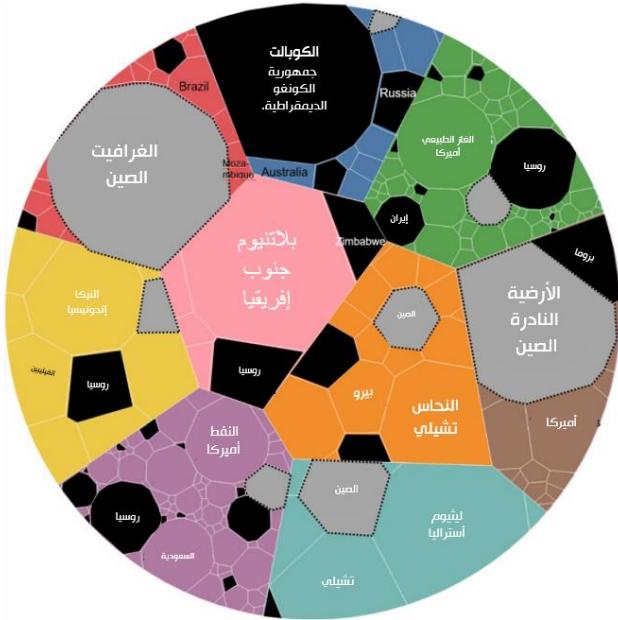
ثانياً: الوضع الحالي للتكامل الاقتصادي العالمي

تشكل الهيكل الاقتصادي الحالي للعالم ومؤسساته المتعددة الأطراف إلى حد كبير خلال حقبة تحرير التجارة، فإلى جانب اندماج جميع الدول تقريباً في الاقتصاد العالمي، يتمتع النظام الحالي بالعديد من الميزات المهمة:

- أصبحت شبكة الروابط عبر الدول شديدة التعقيد، ونمط التجارة في الخدمات بشكل كبير خلال العقود الماضية إلى جانب التجارة في السلع (الشكل 2).
- اتسع حجم وأنواع التدفقات المالية عبر الحدود. حيث وصلت حركة الأشخاص والمعلومات عبر الحدود إلى مستويات عالية جديدة.
- أصبح العالم أكثر ترابطاً من أي وقت مضى، حيث وصل عدد مستخدمي الإنترنت إلى ما يقرب من 66٪ من سكان العالم في عام 2022.
- أصبح سلسلة التوريد مذولة للغاية. وقد حدث هذا من خلال الاستعانة بمقاصد خارجية outsourcing للتصنيع وبعض الخدمات (بشكل رئيسي من الاقتصاديات المتقدمة إلى الدول ذات العمالة الماهرة ولكن الأرخص تكلفة). نتيجة لذلك تجاوز حجم التجارة في السلع الوسيطة حجم التجارة في السلع النهائية.



أصبح إنتاج العديد من السلع الأساسية شديد التركيز، ففي حين أدى التخصص المتزايد إلى مكاسب كبيرة فقد أصبح أيضاً مصدراً لهشاشة سلسلة القيمة العالمية. على سبيل المثال، بينما تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على سلسلة التوريد (المنبع Upstream والتركيز والاستهلاك) للنفط والغاز، فإن الصين هي اللاعب المهيمن في معادن الطاقة النظيفة. وهذا يجعل سلسلة القيمة العالمية عرضة ليس فقط لقوة السوق والمخاطر اللوجستية، ولكن أيضاً لاضطرابات الجيوسياسية. ويوضح الشكل 3 ترکيماً كبيراً في الإنتاج العالمي للسلع الأساسية تفاصيل بسبب خضوع كبار المنتجين للعقوبات كروسيا وإيران وجمهورية الكونغو الديمقراطية.



**الشكل رقم 3: هيكل الإنتاج لبعض السلع الأساسية
الدول باللون الأسود هي الخاضعة للعقوبات**

ثالثاً: دور اقتصادات الدول الناشئة في النظام العالمي

ترزادات حصة الدول الناشئة في الاقتصاد العالمي بين عامي 1995 و 2019 بما فيه: الناتج المحلي الإجمالي العالمي والإنفاق العسكري والقيمة المضافة للصناعة وصادرات التكنولوجيا المتقدمة ومداخيل الموارد الطبيعية وعدد السكان.

- فقد انخفضت حصة الدول الصناعية مثل الاتحاد الأوروبي واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من 74٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام 1995 إلى حوالي 50٪ بحلول عام 2019.
- باتت الصين تمثل ما يقرب من ثلث القيمة المضافة للصناعة العالمية بعدما ما كانت الاقتصادات المتقدمة تشكل الركن الأساسي للقيمة المضافة في الصناعة.
- أصبحت الأسواق الناشئة الرئيسية مصدراً متزايداً للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر FDI Outward، بعد أن كانت أسوأً مستقبلة لهذه الاستثمارات قبل بضع عقود.
- وبينما حافظت الكيانات الاقتصادية على مكانتها المهيمنة في القطاعات المالية والتقنية العالية والعسكرية، أصبح لدى الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية حصة أكبر من سكان العالم وتوريد السلع الأولية، فضلاً عن حصة متزايدة من التصنيع.
- عكس تطور أنماط التجارة هذه التحولات الاقتصادية، حيث أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لعدد متزايد من الدول حول العالم ارتفعت قيمة التجارة بين الصين والاقتصادات المتقدمة 31 مرة بين 1990-2021، في حين تضاعفت بين الصين والدول الناشئة والناشمية 131 مرة في الفترة ذاتها، أما الحركة التجارية بين الاقتصاديات المتقدمة مع بعضها البعض فقد تضاعفت 4 مرات فقط في الفترات ذاتها.

رابعاً: علامات التفكك

- تراجع العولمة: تباطأت العولمة بعد الأزمة المالية العالمية، وكان الجزء الأكبر من التباطؤ في تدفقات رأس المال عبر الحدود ناتجاً عن الإقراض عبر الحدود حيث خفضت البنوك الديون لإعادة بناء الهوامش الرأسمالية. كما أدى تصاعد الاستياء من العولمة إلى تأجيج الشعوبية السياسية والتوترات التجارية. فقد تزايدت الشكاوى بشأن "إساءة استخدام النظام" في بعض الدول من خلال تحسين الإيرادات الضريبية والاحتفاظ بالميزة النسبية عبر القوانين والأنظمة المحلية المشكوك فيها (على سبيل المثال، عدم مراعاة معايير العمل، التلاعب بالعملة، تقويض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، اللجوء النشط إلى إعانت دول الصناعية). وعما لا شك فيه أن اشتداد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يؤدي إلى زيادة عدم اليقين بشأن سياسة التجارة العالمية (الشكل 4) ويساهم في شل آليات حل النزاعات التجارية متعددة الأطراف.

- التوترات العالمية والجيوسياسية: أدى كل من جائحة كورونا وال الحرب في أوكرانيا إلى تعزيز التصدعات في النظام الاقتصادي العالمي. ففي ذروة الوباء، فرضت العديد من الدول قيوداً على الصادرات من السلع الطبية والمواد الغذائية، وشكل حظر

الصادرات حوالي 90% من القيود التجارية. في حين أن عدد التزاعات العسكرية الدولية في جميع أنحاء العالم يتزايد بإطار مذكرة الحرب العالمية الثانية (الشكل 5). فقد تسببت الحرب في أوكرانيا في حدوث صدمة جيوسياسية، وأدت كل من الحرب والعقوبات ذات الصلة التي فرضتها الدول الغربية على روسيا وبلغاروسيا إلى اضطرابات كبيرة في أسواق الطاقة والسلع الزراعية، حيث فرضت العديد من الدول أيضًا حظر تصدير على السلع الزراعية والأسمدة. ما أدى إلى تقلبات شديدة ومخاوف من نقص الطاقة. وقد تبيّن أن سلاسل الإنتاج وشبكات التمويل التي عملت بشكل جيد نسبيًا في ظل ظروف عالمية حميدة كانت أقل مرونة في أوقاتجائحة كورونا وزيادة التوترات الجيوسياسية.

تزايد الحماية: تسببت التوترات الجيوسياسية بمزيد من الحماية وزيادة استخدام القيود عبر الحدود لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وعلى الرغم من وجود القليل من العلامات الواضحة على التجربة في البيانات التجارية حتى الآن (خارج الدول والكيانات الخاضعة للعقوبات) فإن عدد الإجراءات الحماية أخذ في الازدياد.

القيود التجارية: ظهرت البيانات المأخوذة من قاعدة بيانات Global Trade Alert عدًداً متزايدًا من القيود التجارية التي تفرضها الدول، لا سيئًا في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة التي من المحتمل أن تكون مرتبطة بالأمن القومي أو المنافسة الاستراتيجية (الشكل 6). يوضح التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي عن أنظمة سعر الصرف، الذي يوثق تدابير التجارة وتدفق رأس المال التي تتخذها الدول، أن القيود التي تحرّكها اعتبارات الأمن القومي ارتفعت في عام 2020 (الشكل 6). وبينما تزامن ذلك جزئيًّا مع ظهور الوباء فقد ساهمت التوترات الجيوسياسية المتزايدة في انتشار قيود الاستثمار الأجنبي المباشر.

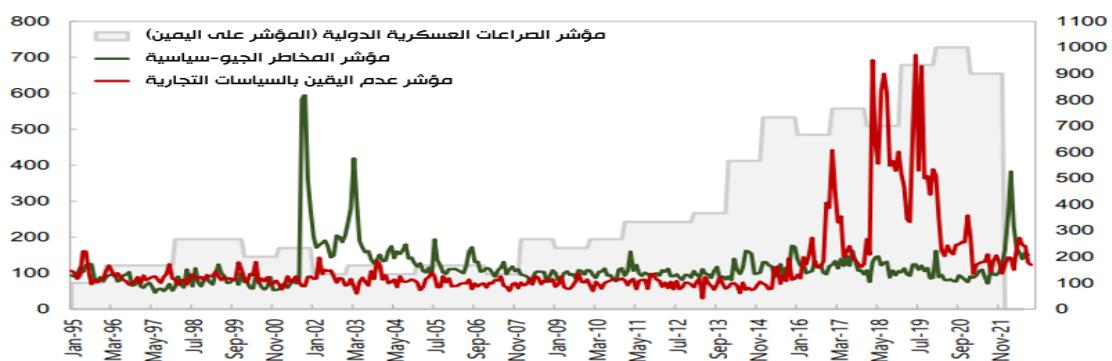
يحتوي قانون خفض التضخم الأميركي على أخير على توفير حواجز للمتّجّين المحليّين على حساب المتّجّين الأجانب في بعض الحالات. وتشمل الإجراءات الأخيرة "قانون أشباه الموصّلات الأوروبي" تقديم الدعم لتقنيات وتطبيقات أشباه الموصّلات في الاتحاد الأوروبي، أو برنامج الدعم المدعوم من الدولة "طنع في الصين 2025" الذي يسعى إلى تحسين القدرة التنافسية للصين في مجال تصنيع التكنولوجيا المتقدمة. في الآونة الأخيرة، أعلنت الولايات المتحدة الأميركيّة عن إجراءات تقيد المبيعات إلى الصين لبعض السلع عالية التقنية والبرامج والتكنولوجيات الأخرى المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتصنيع أشباه الموصّلات، فضلًا عن أنشطة "الأشخاص الأميركيّين" التي تدعم تطوير أو إنتاج مثل هذه التدابير - التي غالباً ما تكون مدفوعة باعتبارات الأمن القومي أو الأمن الاقتصادي - التي تزيد من مخاطر فصل التكنولوجيا العالمية، مع الآثار السلبية على الاقتصاد العالمي".

سلسل التوريد: تركز الشركات بشكل متزايد على مرونة سلاسل التوريد الخاصة بها، مدفوعة عمومًا برغبة مشروعة في تقليل المخاطر الأمنية واللوجستية، إلى حدّ أن قرارات موقع الإنتاج التي تتخذها الشركات تسترشد في بعض الأحيان بالسياسات الحكومية بدلاً من اعتبارات الكفاءة. بينما تشير الأدلة إلى أن مرونة سلسلة التوريد في مواجهة الصدمات يتم بناؤها بشكل أفضل من خلال التنويع عبر مصادر المدخلات، قد تفكّر الشركات بدلاً من ذلك في إعادة التوطين أو دعم الأصدقاء للتعامل مع المخاطر. في الواقع، يبدو أن الإشارات إلى الكلمات الرئيسية مثل "إعادة التوطين الأعمالي - Reshoring" و"التصنيع بالمناطق المجاورة Nearshoring" قد زادت بشكل كبير في البيانات المالية والتقارير السنوية للشركات (الشكل 7).

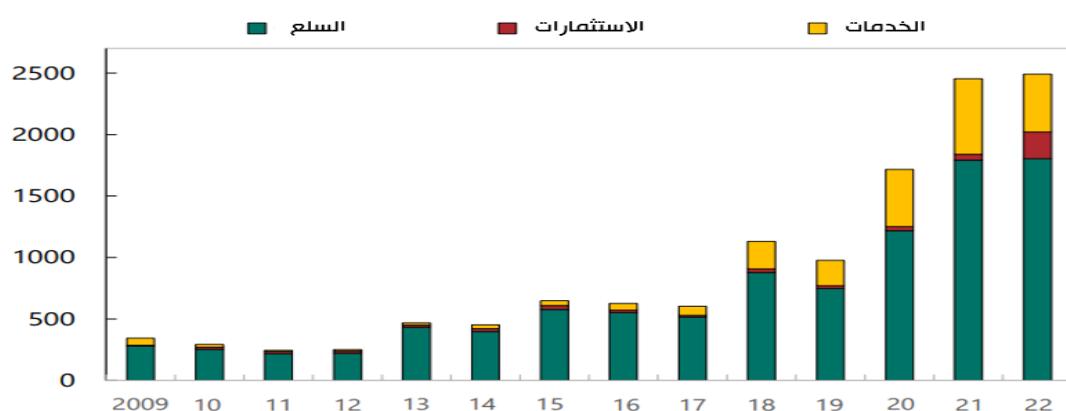
جدول رقم 1: إيجابيات وسلبيات العولمة

على الجانب السلبي	على الجانب الإيجابي
<p>كان الاستياء من العولمة مدفوعًا بآثارها التوزيعية الحقيقة أو المتصورة، بما في ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> - انخفاض حصة العمالة من الدخل - عدم المساواة المرتبط بالمهارات - أدى ارتفاع الدخل بين أعلى 1٪ إلى إثارة المزيد من المخاوف بشأن العلاقة بين العولمة وعدم المساواة - أظهر استطلاع عام 2021 Ipsos-World Economic Forum - الذي يقيس دعم العولمة في 25 دولة - أن الدعم للعولمة والتجارة قد انخفض، حيث كان نصف المستجوبين غير متأكدين من فوائدها وثلثهم يدافعون عن الدوافع التجارية 	<p>إن فوائد التكامل الاقتصادي العالمي معترف بها جيدًا بشكل عام وتشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - انخفاض تكاليف المعاملات - انخفاض أسعار المستهلكين - زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال التخصص - انتشار التكنولوجيا بشكل أسرع - تقارب أسرع للدخل عبر الدول - انخفاض كبير في الفقر المدقع

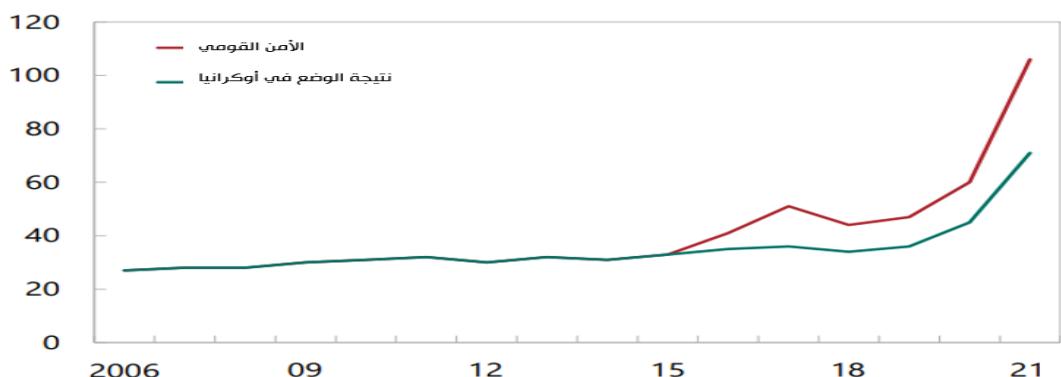
الشكل رقم 4: المخاطر الجيوسياسية والنزاعات العسكرية وعدم اليقين في السياسة التجارية



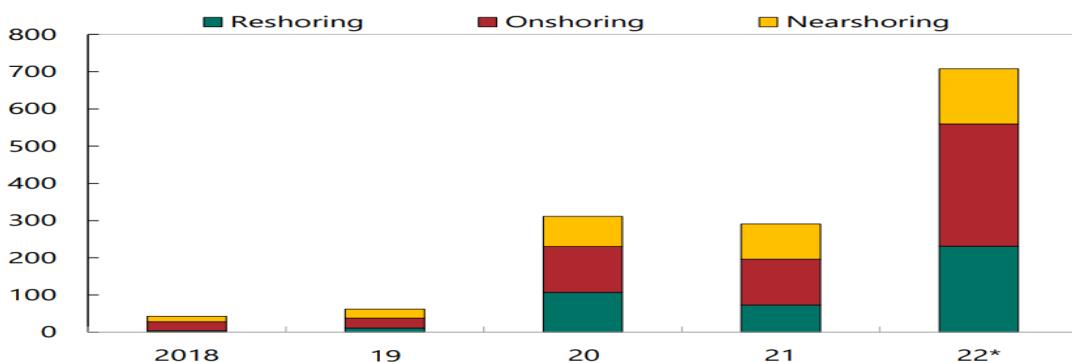
الشكل رقم 5: فرض قيود التجارة (بالأرقام)



الشكل رقم 6: الأمن القومي المذكور في تقارير منطقة صندوق النقد الدولي (بالأرقام)



الشكل رقم 7: ذكر المصطلحات الرئيسية في عروض الشركات (بالأرقام)



خامسًا: قنوات التفكك

على غرار التكامل الاقتصادي، يمكن الشعور بتأثير التفكك الجيو-اقتصادي من خلال تغيير أنماط التجارة والتكنولوجيا والعملة ورأس المال وتوفير المنافع العامة العالمية. وتنافس هذه القنوات داخل وعبر الحدود الوطنية وكذلك الكتل الجغرافية. ويمكن أن تعمل بقوة أكبر خلال فترات عدم اليقين، سواء من حيث الانتقال غير المؤكّد إلى عالم أكثر تجزئة، أو بسبب الافتقار إلى الوضوح بشأن الشكل النهائي الذي قد يتخذه عالم أكثر تجزئة.

■ قناة التجارة

لعدة عقود، كانت التجارة الدولية حافزاً لتوليد الدخل عبر الدول، والحد من الفقر العالمي، ورفع مستويات المعيشة. ومنذ منتصف القرن العشرين سمح التبادل التجاري للدول الأقل نمواً بالاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق اللحاق بالركب الذي ساهم بشكل كبير في مستويات إنتاجية أعلى في جميع أنحاء العالم النامي.

- في السنوات الأخيرة، أدى صعود سلاسل القيمة العالمية إلى تعزيز نشر التكنولوجيات المتقدمة في العديد من الدول عبر شبكات الشركات العالمية.
 - ظهرت علاقة إيجابية قوية بين زيادة الانفتاح ومعدلات النمو، ما ساعد على تحسين مستويات المعيشة لجزء كبير من السكان إلى حد كبير، وترجع مستمر في مستويات الفقر العالمية.
 - أدى التكامل التجاري إلى جذب العمال، وخاصة النساء من الأنشطة الأقل إنتاجية إلى العمل الأكثر إنتاجية.
 - أدى التكامل التجاري أيضًا من خلال إزالة التعريفات الجمركية إلى خفض أسعار المدخلات والسلع الاستهلاكية المستوردة، واستفاد المستهلكون من ذوي الدخل المنخفض في الدول ذات الدخل المنخفض، بشكل غير مناسب.
 - ومع ذلك، فإن المكاسب العالمية من التجارة غالباً ما يتم توزيعها بشكل غير متساوٍ بين الناس وعبر الحدود.
 - في كثير من الحالات، انخفضت حصة العمالة في الدخل القومي للكيانات الاقتصادية نظراً لترامك المكاسب من التجارة بشكل غير مناسب مع رأس المال والعمال المهرة.
 - في بعض الحالات، جاءت سلاسل القيمة العالمية أيضًا على حساب التدهور البيئي.
- مع ذلك، فقد عمل التكامل التجاري بشكل عام كمحرك لنمو الدخل والابتكار.علاوة على ذلك، تشير الأدبيات إلى أن التجارة ليست المساهم الرئيسي في زيادة عدم المساواة في الدخل داخل البلد. تُظهر العديد من مقررات السياسات أهمية السياسات المحلية - لا سيما السياسات المالية الموجهة بعينية، وتقديم المشورة بشأن الوظائف وإعادة التدريب، والاستثمار في البنية التحتية الإنتاجية، وإصلاحات سوق العمل، وزيادة الشمول المالي - في ضمان تقاسم المكاسب من التجارة على نطاق أوسع.
- ومع التقدم للأمام فإن زيادة التجزئة في التجارة من شأنها أن تقلل من الفرص الاقتصادية، ولا سيما بالنسبة للاقتصادات النامية، وتعيق الحد من الفقر العالمي، وتحضر مستويات المعيشة.
- يُؤدي التحول إلى التوريد القريب أو "الصيق" إلى تقليل تعرض المنتجين المحليين للتطورات الجيوسياسية والصدمات العالمية (على سبيل المثال، الأوبئة) ولكنه قد ينطوي أيضًا على تكاليف باهظة واضطرابات كبيرة حيث أصبحت الأسواق مجذأة بشكل متزايد عبر الحدود الوطنية.
 - تكون أي فترة انتقالية مربطة بخسائر عميقة في الإنتاج، بما في ذلك في بلدان الأسواق الناشئة والدول النامية، نظراً لاعتمادها الكبير بشكل غير مناسب على التجارة والهياكل الواقية المحدودة للاستجابة للخدمات.
 - تؤدي إعادة تشكيل سلاسل التوريد إلى سلسلة من النقص المؤقت في العرض، مما يُؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتسرع التضخم.

■ انتشار التكنولوجيا

أدى الانتشار العالمي للأفكار إلى انتشار التكنولوجيا إلى خارج الحدود وتقليل الفجوة التكنولوجية للعديد من الدول وخاصة النامية منها. وحفز الانفتاح الابتكار من خلال زيادة المنافسة المحلية، وتحسين تبني التكنولوجيا ونقل المعرفة، وتعزيز قاعدة مهارات القوى العاملة. وبالتالي فإن التجزء التكنولوجي وتقليل الانتشار التكنولوجي يُؤديان إلى إعاقة الابتكار بشدة ويعود إلى انخفاض كبير في الإنتاجية، لا سيما في الدول الأقل نمواً كما يمكن للحاجز التجاري أح Amar مدخلات وخدمات التكنولوجيا العالمية أن تقلل من الإنتاجية وتعرقل تقارب مستويات الدخل عبر الدول. إضافة إلى ذلك يمكن للجهود المبذولة لمنع الدول من الارتفاع بالتقنيات الصديقة للمناخ وأشباه الموصلات، وخلق نقص في الإمدادات في الوصول المحدود إلى الأسواق، والحد من الابتكار (بما في ذلك التقنيات الصديقة للمناخ وأشباه الموصلات)، وقد تؤدي جهود توطين البيانات التي اتخذتها بعض الحكومات مؤخرًا

إلى تحول عام نحو مزيد من سيطرة الدولة على البيانات وتدفقات البيانات والتقنيات الرقمية، مع احتفال إعاقة الإنتاجية ورفع الأسعار. قد تكون خسائر الكفاءة الناتجة عن التجزئة التكنولوجية والرقمية كبيرة بشكل خاص في المناطق التي تسهل فيها المنظمات المشتركة التحقق السريع من البروتوكولات التقنية، مثل المدفوعات عبر الحدود.

قنوات أخرى

- زيادة العوائق أمام تدفقات العمالة ورؤوس الأموال عبر الحدود وازدياد حالة عدم اليقين سيؤثران سلباً على الناتج الاقتصادي العالمي، في حين أن الافتقار إلى التعاون الدولي يمكن أن يعيق توفير المنافع العامة العالمية الحيوية.
- يمكن أن يؤدي تزايد الحواجز أمام تدفقات العمالة عبر الحدود إلى تقليل الكفاءة وإعاقة الابتكار والانتشار التكنولوجي وتفاقم الاتجاهات الديموغرافية المعاكسة.
- من شأن الحد من هجرة المهارات أن يقلل من مخزون رأس المال البشري الفعال في الدول المصيفية ويخنق الابتكار، في حين أن فقدان تأثيرات الشبكة من خلال سكان الشتات المهاجرين يمكن أن يقلل من انتشار التكنولوجيا عبر الحدود.
- يمكن أن تؤدي الهجرة إلى تفاقم الاتجاهات الديموغرافية غير المواتية، لأن المهاجرين يميلون إلى أن يكونوا أصغر من متوسط عمر السكان المصيّفين الأصليين.
- في بلدان المنشأ، تميل فرص الهجرة الأقل إلى الحد من تدفقات التحويلات، والتي يمكن أن تكون مصدراً مهماً لاستقرار الدخل.
- من المحتمل أن يؤثر التفتت الجغرافي الاقتصادي على الاقتصاد العالمي من خلال عدّة قنوات أخرى، مما يزيد من تأثير التجارة وتجزئة التكنولوجيا. يمكن لتفتت الجغرافي الاقتصادي أن يعيق تدفقات رأس المال عبر الحدود، ويحد من خيارات التمويل الخارجي ويعيق التنمية الاقتصادية.
- كما لوحظ في تقرير صندوق النقد الدولي الرابع (2022)، يمكن لتدفقات رأس المال المستقرة - وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر أن تساعد في سلاسة الاستهلاك وتمويل الاستثمار وتتوسيع المخاطر والمساهمة في زيادة كفاءة تخصيص الموارد.
- يعمل رأس المال الأجنبي أيضًا على تعزيز الإنتاجية من خلال جلب المعرفة والمهارات والتكنولوجيا، ومن خلال تعزيز القطاع المالي المحلي، على الرغم من أن حجم المكاسب قد تتحقق.
- يمكن أن تكون التدفقات الرأسمالية الأكثر تقليلًا، مثل الدافعية والتدفقات المصرفية عبر الحدود، مفيدة أيضًا ما دام تخفيف المخاطر المرتبطة بها يتم من خلال إطار الاقتصاد الكلي القوية.
- من المرجح أن يؤدي تقليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة سوء تخصيص رأس المال، فضلًا عن الحد من الروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات والتداعيات التكنولوجية.
- بالإضافة إلى القنوات المباشرة، من المرجح أن يؤدي التفتت الجغرافي الاقتصادي إلى زيادة عدم اليقين أثناء عملية التجزئة التي قد تستغرق وقتاً طويلاً.
- على جانب العرض، يمكن أن يؤثر التأخير في قرارات الاستثمار بسبب عدم اليقين بشكل كبير على الإنتاجية ويخنق البحث والتطوير.
- على جانب الطلب، يمكن أن يؤدي عدم اليقين إلى زيادة المدخرات الاحترازية للأسر وزيادة الطلب على الأصول الخالية من المخاطر. قد تزداد ضغوط الهجرة من الأجزاء المعرضة للخطر في العالم كوسيلة للتأمين ضد انعدام الأمن الغذائي، ومخاطر الدخل. إلى جانب الزيادة في عدم اليقين الاقتصادي الجوهري، من المرجح أيضًا أن يشهد العالم المجزأ زيادة في عدم اليقين بشأن السياسات. تتراوح تقديرات الأثر السلبي لعدم اليقين بشأن السياسة بين انخفاض بنسبة 5-2% في إنتاجية الشركات البريطانية على مدى السنوات الثلاث التي أعقبت استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وانخفاض نقطة مؤوية واحدة في نمو التجارة العالمية خلال 2018-19 بعد زيادة عدم اليقين بشأن السياسة التجارية خلال تلك الفترة. أخيرًا، يعد التعاون الدولي أمرًا حاسماً للنجاح في توفير المنافع العامة العالمية. ويعزّز التخفيف من حدة تغير المناخ ومنع الأوبئة العالمية مثلاً على المنافع العامة العالمية الضرورية التي لا يمكن توفيرها دون تنسيق واسع النطاق عبر الحدود. كما تتطلب التحديات الأخرى، مثل تنفيذ الممارسات التنظيمية العالمية، ومشاركة الاتصالات العلمية، ومنع الأزمات الإنسانية والمالية، من الدول العمل معاً.

على الرغم من بعض التدابير الخصوصية والقيود التجارية الانتقائية التي يتم وضعها فإن الاستجابة السريعة والمنسقة لوباء Covid-19 بشكل عام قدّمت مثلاً ناجحًا لتكامل الاقتصادي. لقد عملت على منع المزيد من الضرر، وتقليل التداعيات المفرطة، وتحفيز الضغوط على سلاسل التوريد، وساعدت في تعزيز الإنتاج العالمي للقاحات وطرحها. وبالمثل، استفاد التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيّف معه من تنسيق السياسات ونشر التكنولوجيا عبر الحدود. ويمكن أن يحفز التخفيف من حدة تغير المناخ في بلد ما الدول التي لها روابط تجارية على تبني سياسات مماثلة. إن تحقيق هدف 1.5 درجة المناخ لاتفاقية باريس للمناخ يتطلب تعاوناً دولياً.

سادساً: نظام النقد الدولي

يعد النظام النقدي الدولي المستقر أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي والنمو، ويتألف النظام النقدي الدولي من القواعد والاتفاقيات والآليات والمؤسسات التي تسهل التجارة الدولية والاستثمار عبر الحدود. وتشمل الأهداف الأساسية للنظام النقدي الدولي ما يلي:

1. تسهيل تقاسم المخاطر الدولية من خلال الرقابة الفعالة على تدفقات رأس المال.
2. تعزيز التكيف العالمي السلس للخدمات ومنع الأزمات وحلّها.
3. ضمان سيولة عالمية كافية ومتانة لشبكة الأمان العالمي العالمية.

يُظهر التاريخ أن النظام النقدي الدولي المصمم لتكوين معين للاقتصاد العالمي يمكن أن يصبح هشاً في مواجهة التحولات الهيكلية وقد ينهار أو يواجه أزمة كبيرة وقد يؤدي التفكك الجيو-اقتصادي إلى تفاقم نقاط الضعف الحالية في آليات تعديل النظام النقدي الدولي وشبكة الأمان العالمية العالمية.

تقاسم المخاطر الدولية

أدى التكامل العالمي إلى زيادة المشاركة الدولية في المخاطر. يمكن أن يساعد الوصول إلى مجموعة واسعة من مصادر التمويل الخارجية الدول على التخفيف من تقلبات الاستهلاك الناشئة عن الخدمات الفردية لاقتصاداتها. ومع ذلك، يمكن للتكامل العالمي أيضًا أن يخلق قنوات جديدة لنقل المخاطر عبر الحدود. وعلى سبيل المثال، خلال عصر التحرير التجاري والمعالي، صاحب زيادة حركة رأس المال زيادة في حدوث الأزمات المصرفية.

ومن خلال الحد من فرص تقاسم المخاطر، يمكن أن يؤدي التفكك الجيو-اقتصادي إلى زيادة تقلبات الاقتصاد الكلي المحلي مع تأثير سلبي على النمو. ومع إعادة تكيف التجارة العالمية وسلسل التوريد وارتباطها بتكتلات من الدول، قد تصبح التعرضات المالية للبلدان الفردية أقل تنوعًا. اعتمادًا على مدى التجربة، يمكن للدولية العالمية أن تفسح المجال لـ "الأقلية العالمية" حيث يتم تحويل الفوائد والمخاطر من الدرجة الأولى المرتبطة بتدفقات رأس المال إلى التكتلات المعنية. في الوقت نفسه، قد لا تتمكن الكتل التي تشكلت على أساس الاصطفافات الجيوسياسية بالضرورة بالموازاة الكاملة للتكامل العالمي، حيث من المحتمل أن تكون الخدمات أكثر ارتباطاً داخل الكتل، مما يقلل من خيارات ترشيد الاستهلاك. ومع ذلك فإن تخفيف الاعتماد على شركاء تجاريين غير وديين قد يساعد في التخفيف من مخاطر انتقال الخطر الجيوسياسي. وأثناء الانتقال إلى عالم أكثر تجزئاً، قد تكون فوائد المشاركة الدولية للمخاطر ضعيفة لأن جميع الخدمات قد تصبح أكثر ارتباطاً بسبب عدم اليقين المتزايد وتدهور ثقة المستثمرين.

في ظل التفتت الجيو-اقتصادي، قد يصبح التنظيم العالمي والرقابة على تدفقات رأس المال أكثر تشتتاً. وقد أشار صندوق النقد الدولي أن عدم وجود إطار رقابة عالمي شامل لتدفقات رأس المال عبر الحدود يهدّد أحد أوجه القصور الرئيسية في نظام الإدارة المتكاملة الحالي. وقد يؤدي إضفاء الطابع الإقليمي على التنظيم إلى إشراف أقل شمولاً وبالتالي يساهم في دفع الشركات إلى الاستفادة من اختلاف التشريعات وتحقيق مكاسب كما يؤدي إلى ضعف في إدارة المخاطر العالمية.

منع الأزمات والتخفيف من حدتها وحلّها

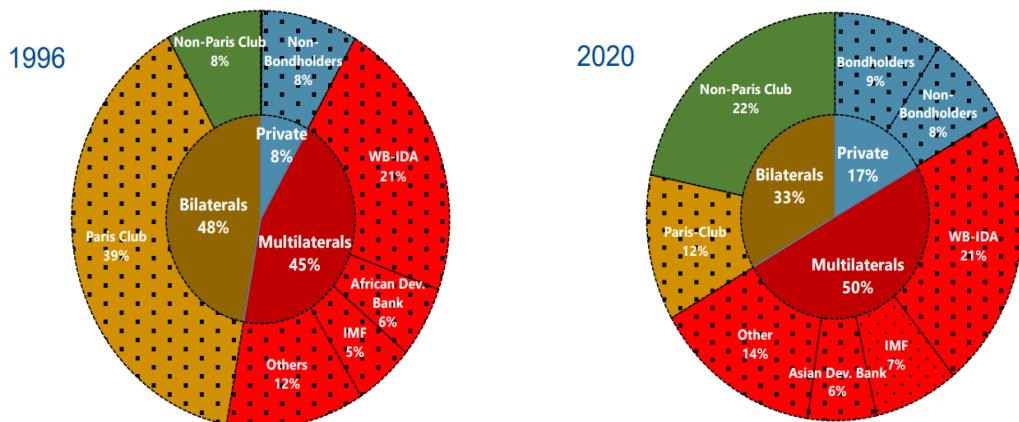
سيعتمد احتفال حدوث أزمات في النهاية على التكوين الجديد للروابط عبر الحدود والسياسات التكميلية.

- في المراحل الأولى من التفتت الجيو-اقتصادي، من المرجح أن تكون تقلبات الاقتصاد الكلي، والتقلبات في تدفقات التمويل عبر الحدود، وعدم اليقين العام في السياسة العامة عالية بشكل استثنائي، مما قد يزيد من مخاطر الأزمة بالنسبة للبلدان الضعيفة.
- في الحالة الجديدة، ستعتمد تداعيات التفتت الجغرافي الاقتصادي على ملامح الكتل المختلفة والمؤسسات الجديدة التي تدعم هذه الكتل. تشير الدراسات السابقة إلى أنه في الأسواق الأكثر تكاملاً مالياً، تكون الأزمات أكثر احتمالاً، وهناك أيضًا أدلة تجريبية كبيرة على تأثيرات تضييم الائتمان عبر الحدود والتعرض للدورة العالمية.
- مع احتفال إعادة التفتت الجيو-اقتصادي لانتقال الخدمات النقدية والمالية بين الكتل في حالة مستقرة جديدة، يمكن أن تصبح الأزمات الناجمة عن الخدمات الخارجية أقل تواتراً.
- في ظل التفتت الجيو-اقتصادي، قد تكون الأزمات أكثر حدة. ونظرًا لأنخفاض تقاسم المخاطر على المستوى الدولي، وارتفاع تكاليف التمويل، وانخفاض نطاق تسيير السياسات عبر الدول، وزيادة تجزئة السيولة العالمية الداعمة، تكون شدة الأزمات أكبر مما لم تلعب سياسات التخفيف من المخاطر الإقليمية أو المحلية دوراً أكبر. على سبيل المثال، كانت استجابة السياسة المنسقة عالمياً خلال اجتماع مجلس الإدارة العالمي أمراً بالغ الأهمية للحد من خسائر الإنتاج.

- في غياب تنسيق السياسة الدولية، سيعتني على الدول الاعتماد على آليات التعديل الخاصة بالكتلة والتأمين الذاتي المكلف (على سبيل المثال، تقليل الاعتماد على الدين الخارجي، وزيادة احتياطيات العملات الأجنبية لضمان التعديل الخارجي السلس بعد الصدمة).
- على المستوى العالمي، يمكن للتخفيف المترافق للديون العالمية أو الحد من الاستدانة من قبل العديد من الدول، أو تزايد المنافسة على الأصول الأمنة النادرة، أن تؤدي إلى نتائج عكسية.
- قد يصبح حل أزمات الديون السيادية أكثر صعوبة. منذ تسعينيات القرن الماضي، غيرت قاعدة الدائنين الأجانب للدول منخفضة الدخل بشكل كبير: فقد انخفضت حصة الدائنين الرسميين لنادي باريس، بينما زادت حصة الصين والهند وغيرهما من الدائنين الرسميين من خارج نادي باريس (الشكل 8). إذا كان للعالم أن ينقسم على أساس جيوسياسي فإن ذلك سيعقد أكثر من حل الديون وتعديل ما بعد الأزمة، لا سيما في الدول منخفضة الدخل.

الشكل رقم 8: قاعدة الدائنين للصندوق الاجتماعي للتنمية والحد من الفقر (PRGT) - الدول المُؤهلة: عام 1996 مقابل 2020

(٪ من إجمالي الدين الخارجي)



▪ نظام تسوية المدفوعات العالمي

زادت الأحداث الجيوسياسية الأخيرة من خطر التجزئة في نظام الدفع الدولي. بعد الحرب الروسية - الأوكرانية في شباط 2022 منعت المصارف الروسية الرئيسية من استخدام نظام SWIFT، مما حدا من قدرتها على إجراء المعاملات مع بقية العالم. ونتيجة لذلك اضطررت روسيا إلى الاعتماد على المراسلة المحلية. قد يكون هذا إما بسبب مخاوف بشأن العقوبات، أو إعادة تسمية جزئية للتجارة والعمليات المالية بعملات أخرى، أو اعتبارات جيوسياسية أخرى. وبالتالي قد تظهر أنظمة موازية جديدة تفتقر إلى قابلية التشغيل البيني مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وأوجه عدم الكفاءة الأخرى. إن الحاجة إلى تصميم وتنفيذ بدائل موثوقة وقوية تستلزم تكاليف إضافية للتطوير والصيانة والرقابة.

يمكن للتفتت الجيو- اقتصادي أيضًا أن يحد من المكاسب ويزيد من المخاطر الناشئة عن رقمنة نظام الدفع العالمي. الأشكال الجديدة لكل من البنك المركزي والنقود الرقمية الصادرة عن القطاع الخاص Digital money لديها القدرة على تحسين كفاءة الدفع بشكل كبير محليًا وعبر الحدود. حالياً، تستكشف جميع الدول الأعضاء في مجموعة العشرين عملة رقمية للبنك المركزي central bank digital currency، مع وجود 16 عملة قيد التطوير بالفعل أو في المرحلة التجريبية، وتستكشف العديد من الدول أيضًا نماذج مختلفة لمنصات عملات متعددة. مع دخول العملات والمنصات الجديدة مجال التجارة والنشاط عبر الحدود، يمكن أن يزداد التفوت في التكنولوجيا والأنظمة عبر الدول، مما قد يؤدي إلى مزيد من التجزئة في التنظيم والإشراف. وقد تؤدي التغيرات في الرقابة عبر المنصات إلى تحولات غير منتظمة، وزيادة نقاط الضعف من تدفقات رأس المال، وأو زيادة التقلبات مع إعادة تكييف أسواق السندات العالمية. قد يعرض التفتت الجيو- اقتصادي للخطر الانتقال المنظم إلى نظام نقد دولي رقمي حديث، مما يقوّض المكاسب من الرقمنة. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي نظام الدفع العالمي المجزأ بدوره إلى تعزيز التفتت الجيو- اقتصادي من خلال آثاره على التجارة وتدفقات رأس المال.

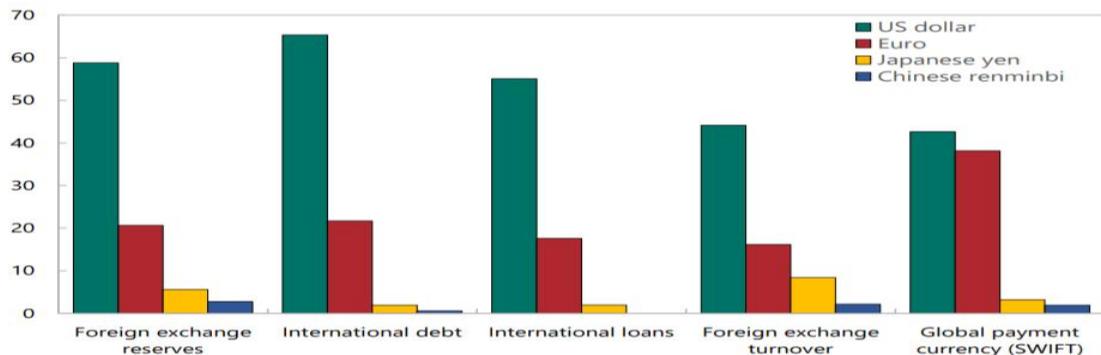
الاحتياطيات العالمية وإعادة تشكيل العملات

يمكن أن يؤدي التفتت الجيو- اقتصادي أيضًا إلى تحولات في تفضيلات الدول على تكوين العملات الاحتياطيات النقد الأجنبي الخاصة بها. حالياً، الدولار الأميركي هو العملة المهيمنة والسنديات السيادية بالدولار الأميركي هي الأصول الأئمة الأكثر انتشاراً على مستوى العالم (الشكل 9). ومع ذلك، فإن تجميد الولايات المتحدة وحلفائها لها نحو 300 مليار دولار من احتياطيات البنك المركزي الروسي من العملات الأجنبية عقب الحرب الروسية الأوكرانية من المرجح أن يؤثر على قرارات إدارة الاحتياطيات في الدول التي ليس لديها علاقات ودية مع الولايات المتحدة الأميركيه وأوروبا. بالإضافة إلى الاعتبارات الجيوسياسية، سيؤثر التحول المستقبلي للتجارة والتمويل وسلال القيمة العالمية على طلب المعاملات والفوائير بعملات مختلفة. على سبيل المثال، قد يؤدي الانتقال السريع نحو التجارة عبر الحدود بالعملات الوطنية، وكذلك تقصير أو إعادة توجيه سلاسل القيمة العالمية نحو الدول المتواقة جيوسياسياً، إلى تقليل الطلب على الدولار الأميركي للمعاملات والفوائير في بقية العالم.

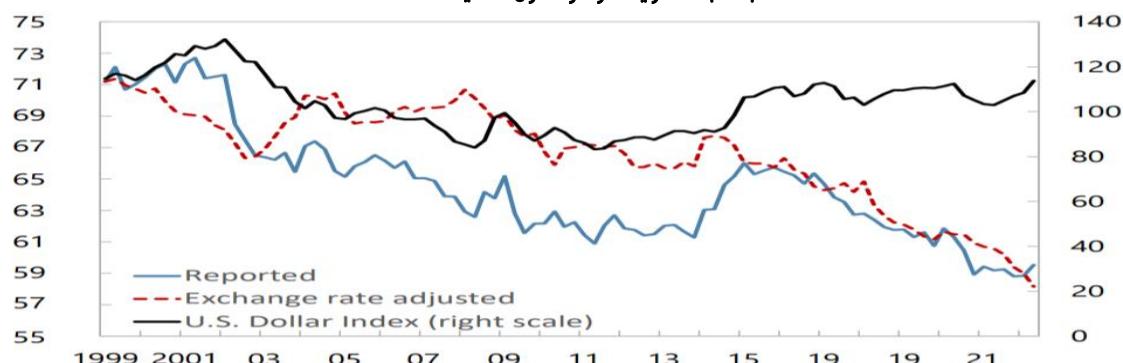
بمرور الوقت، يمكن للتفتت الجيو- اقتصادي إحداث بعض التحولات في تكوين احتياطيات العملات الأجنبية العالمية، والتي يمكن أن تكون مصحوبة بتحولات مالية. على الرغم من ضعف نظام الاحتياطي الحالي فإن أي تحولات كبيرة بعيداً عن الوضع الراهن ممكنة فقط عندما يكون هناك بدائل قابلة للتطبيق للعملات السائدة- حالياً لا توجد مثل هذه البديل. وفي حين أن حصة الدولار الأميركي من احتياطيات العملات الأجنبية العالمية أخذة في الانخفاض تدريجياً (الشكل 10) وارتفعت حصة العملات الاحتياطية غير التقليدية على مر السنين، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال منخفضة. وقد تكسّب الدول التي تختار تحويل احتياطياتها من العملات الأجنبية بعيداً عن العملات المهيمنة بعض مزايا التنويع، ولكن من المحتمل أن تواجه تكاليف معاملات أعلى، ومخاطر أعلى للمحافظة الاحتياطية، وصعوبات متعلقة في تنفيذ عمليات المصارف المركزية التقليدية. وبالتالي، قد تكون التغيرات في تكوين احتياطي العملات الأجنبية محدودة في البداية، وربما تمثل نحو الذهب. في الواقع، زادت مشتريات المصارف المركزية من الذهب بشكل كبير في الربع الثالث من عام 2022، كما انخفض حجم سندات الخزينة الأمريكية المكتتب به من قبل روسيا والصين وبعد الدول الناشئة والنامية الأساسية (الشكل 11).

يمكن أن يوفر الاعتماد المترافق للنقد الرقمية فرصاً إضافية لتنويع الاحتياطي. على سبيل المثال، يمكن استخدام العملة الوطنية الرقمية ذات ميزات الاستخدام الأكبر جاذبية على نطاق واسع للمدفوعات عبر الحدود 2022. يمكن أن يؤدي التقدّم التكنولوجي الإضافي إلى تسريع هذه العملية عن طريق خفض تكاليف المعاملات، وتسهيل الوصول والاتصال، وتعزيز التكامل في الخدمات الرقمية الأخرى.

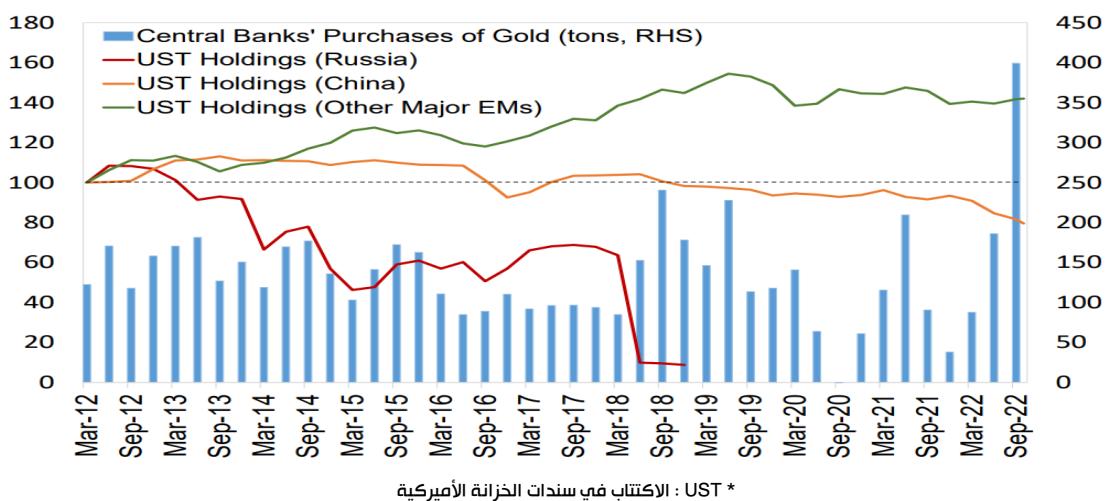
الشكل رقم 9: دور العملات الرئيسية في النظام النقدي الدولي



الشكل رقم 10: حصة الدولار الأميركي في احتياطيات النقد الأجنبي العالمية، ومؤشر الدولار الأميركي بين 1999 وربع الثاني من 2022
(بالنسبة المئوية، مؤشر كانون الثاني 2006 = 100)



الشكل رقم 11: طلب البنوك المركزية على الذهب والاكتتاب الأجنبي في سندات الخزانة الأمريكية
(بالنسبة المئوية، على أساس مؤشر آذار 2012 = 100 طن)



شبكة الأمان العالمي العالمية

تؤدي شبكة الأمان العالمي العالمية دوراً مهماً في حماية استقرار الاقتصاد العالمي، لكن تغطيتها غير متساوية وتوفير السيولة العالمية محدود. الهدف من شبكة الأمان العالمي العالمية هو تزويد الدول بالتأمين ضد الصدمات، والتمويل للتحفيض من تأثيرها والحوافز لسياسات الاقتصاد الكلي السليمة.

تتكون الشبكة من أربع طبقات:

- احتياطيات العملات الأجنبية للبنوك المركزية Central banks' FX reserves
- ترتيبات المقابلة الثنائية للبنوك المركزية (BSAs) Central banks' bilateral swap arrangements (BSAs)
- ترتيبات التمويل الإقليمية (RFAs) Regional Financing Arrangements (RFAs)
- صندوق النقد الدولي

اعتباراً من نهاية عام 2021، شكلت حسابات المقابلة الثنائية للبنوك المركزية وترتيبات التمويل الإقليمية (2.65 تريليون دولار) حصة أصغر بكثير من موارد شبكة الأمان العالمي العالمية من الاحتياطيات العالمية (14.96 تريليون دولار). ومع ذلك، فإن تغطية الطبقات المختلفة لشبكة الأمان العالمي العالمية متفاوتة، كما أن توفير السيولة العالمية من خلال شبكة الأمان العالمي العالمية محدود. صندوق النقد الدولي هو الطبقة الوحيدة التي توفر تغطية شاملة - يتم توسيع نطاق عمل البنك المركزي بشكل أساسي من قبل البنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى إلى بنوك مركزية مختارة في بلدان أخرى، بينما توفر ترتيبات التمويل الإقليمية السيولة لأعضائها فقط. ومع ذلك، فقد تمكنت الشبكة العالمية للخدمات المالية من تقديم الدعم خلال جائحة كورونا ويرجع ذلك جزئياً إلى توسعها الكبير بعد الأزمة العالمية العالمية.

من المرجح أن يؤدي التفتت الجيو-اقتصادي إلى زيادة العرض وزيادة الطلب على موارد شبكة الغذاء العالمية. على جانب العرض:

- يمكن للتفتت الجيو-اقتصادي أن يحدث على إعادة تشكيل ترتيبات المقابلة الثنائية للبنوك المركزية وترتيبات التمويل الإقليمية على طول الخطوط الجيوسياسية.
- على المدى القريب، قد يتسبب ذلك في بعض الاضطرابات في توفير السيولة للبلدان المحتاجة، مما يؤدي إلى أزمات أعمق وأطول أبداً.
- على المدى الطويل، يمكن للبنوك المركزية ذات الأدوار البارزة داخل كتلها أن توفر السيولة من خلال ترتيبات المقابلة الثنائية للبنوك المركزية لأعضاء كتلهم، إلى جانب ترتيبات التمويل الإقليمية المنشأة حديثاً.
- لذلك، من المرجح أن تزداد الأهمية الخاصة بالكتلة لهذه الطبقات من شبكة الأمان العالمي العالمية، لكن تغطيتها قد تصبح أكثر تفاوتاً وأقل تسييقاً عبر الكتل.

- قد يؤدي تجميع الموارد داخل الكتل وليس على الصعيد العالمي إلى عدم كفاية المعرض من السيولة لمواجهة الصدمات الكبيرة.
- يمكن لعدم التجانس في الرقابة أن يختبر قدرة ترتيبات التمويل الإقليمية المنشأة حديثاً على الاستجابة للصدمات.
- على جانب الطلب:
 - سيعتمد تأثير التفتت الجغرافي الاقتصادي على كيفية تأثيره على الروابط التجارية والمالية أثناء الانتقال وفي الحالة المستقرة الجديدة.
 - تشمل مخاطر التحول تقلبات تدفق رأس المال، ونجد الوساطة المصرفية وزيادة حدوث استبدال العملة.
 - يمكن أن تؤدي هذه التطورات إلى زيادة الطلب على الموارد من شبكة الأمان العالمي العالمية.
 - كما يمكن للتفتت الجيو-اقتصادي أن يعيق التعاون العالمي في مجال السياسات، بما في ذلك التعاون بشأن موارد شبكة الأمان العالمي العالمية المناسبة.
- قد تجد المؤسسات متعددة الأطراف التي تسيطر عليها كتلة جيوسياسية معينة صعوبة في أن ينظر إليها على أنها محاباة وهذا من شأنه أن يقلل من مصداقيتها ويؤثر على شرعيتها ويحد من قدرتها على التنسيق والتتوسيط عبر الكتل المختلفة.
- قد تتعرض المؤسسات المتعددة الأطراف التي تتضمن بتمثيل أكثر توازناً للمساهمين لخطر الوقوع في حالة عدم اتفاق على استراتيجيات لمواجهة التحديات المشتركة مما يؤدي إلى التقاус عن العمل.